غرس سلوكيات المواطنة الرقمية من خلال سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات السعودية الحكومية

د. إلهام عبدالكريم السعدون
كلية التربية - جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى استقصاء دور سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات السعودية الحكومية في المساهمة بغرس سلوكيات المواطنة الرقمية لدى طلابها. وسعت إلى دراسة الوضع الحالي لسياسة الاستخدام المسؤول للتقنية من حيث توافرها، ومسمياتها، ومحتواها في الجامعات السعودية. وتم استخدام منهجية تحليل الوثائق للحصول على البيانات التي تم جمعها من الصفحات الإلكترونية للجامعات. وقد أظهرت النتائج أن استخدام الجامعات السعودية لسياسات الاستخدام المسؤول للتقنية لا يزال في بداياته. كما أظهرت النتائج أن السياسات الحالية للجامعات تسهم في غرس قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية إذا تم تفعيلها، كاتخاذ إجراءات تلزم الطلاب بقراءتها والالتزام بها. وقد ركزت سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية على معالجة القضايا المحيطة باستخدام التقنية في الجامعات من خلال التأكيد على خمسة من عناصر المواطنة الرقمية وهي: القانون الرقمي، والاتصال الرقمي، والسلوك الرقمي، والحقوق والمسؤوليات، والأمن الرقمي. كما اشتملت الدراسة على عدد من التوصيات لتفعيل دور سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية في تعزيز سلوكيات المواطنة الرقمية.

المصطلحات الأساسية: سياسة الاستخدام المقبول، المرحلة الجامعية، أخلاقيات العالم الرقمي، سلوكيات المواطنة الرقمية.

مقدمة

تحتاج الجامعات إلى الإنترنت في عصر المعرفة وإدارة المعلومات لتشجيع البحث والاستكشاف والإنتاح والإبداع، ولتأهيل الطلاب للمجتمع الرقمي والمعرفي، إذ إنَّ منع الطلاب من ذلك سيكون بمثابة منعهم من الوصول إلى المصادر والمراجع. وبذا لم يعد بوسع الجامعات إلا أن تُزود طلابها بالتقنيات

الحديثة وتسهل لهم سبل الوصول إلى الإنترنت. وقد أدركت الجامعات السعودية أهمية التقنية فسعت إلى دعم البنية التحتية التقنية فيها وتوفير الإنترنت في الحرم الجامعي، لكن التقنية لا تحمل جانباً إيجابياً فقط، فهي كغيرها من الأدوات يمكن أن يُساء استخدامها لتحمل عواقب وآثار سلبية، ومن ذلك الإساءة في استخدام الإنترنت أو استخدام الأجهزة التقنية المقدمة من المنشأة لأغراض أخرى غير التي وُضعت لأجلها أو السعي لتعطيلها أو التقليل من كفاءة أدائها أو استغلالها لإلحاق الضرر بالنفس أو بالآخرين. ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره سيو وناه وتنق (Siau, Nah & Teng, 2002) من الوصول إلى مواقع غير مرتبطة بمجال المنشأة، والمحادثات الإلكترونية الشخصية، والقرصنة، واستخدام الإنترنت للترفيه، واستخدام الإنترنت لتحقيق الربح، وانتهاك الحقوق الفكرية وحقوق النشر، والتسوق، وتحميل مواد من الاهتمامات الشخصية للفرد ومنها أيضا استخدام الإنترنت بشكل كبير والمعروفة باسم Cyber-slacking.

وقد عرض ريبيل (٢٠١٢) أمثلة على إساءة استخدام التقنيات من قبل الطلاب سواءً في المدراس أو خارجها، ومنها استخدام الرسائل النصية لتهديد وتخويف الطلاب، وتنزيل المقطوعات الموسيقية أو البرامج من الإنترنت بشكل غير قانوني، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي للسخرية من المعلمين أو زملائهم الطلاب، واستخدام الهواتف المحمولة في وقت المحاضرات في اللعب أو التواصل أو الغش في الاختبارات. ولهذا برزت الحاجة إلى هيكلة سياسات لتنظيم التعامل مع التقنيات والإنترنت في الجامعات والمؤسسات التعليمية.

وقد اتجهت بعض المنشآت لمتابعة كيفية استخدام خدماتها التقنية والإنترنت التي تزود بها منسوبيها من خلال برامج لمراقبة التزام العاملين بأنظمتها فيما يتعلق باستخدام الإنترنت (Schrum & Levin, 2015)، وهو العمل الذي يُعد غير مقبولٍ لدى الكثير من العاملين في المنشأة (Siau et al., 2002). كما أن المراقبة لن تجدي في ظل سماح المؤسسة التعليمية للطلاب بإحضار هواتفهم الذكية وأجهزتهم المحمولة، الذي لم يعد خياراً للمؤسسة في ظل

التوجهات الحديثة في التعليم، وتعتمد على التوسع في الاعتماد على الهواتف الذكية وزيادة عدد التطبيقات والمواقع التفاعلية والتعاونية الموجودة على الإنترنت (Bosco, 2013). إضافة إلى أن المراقبة لا تحقق ما تسعى إليه أي منظمة تعليمية من غرس المسؤولية في نفوس طلابها حيث تعي حاجتهم إلى تعلم أن يكونوا مستخدمين مسؤولين عن قراراتهم وتصرفاتهم.

وقد أدرك التربويون المهتمون بالمجال التقني حاجة الطلاب إلى التربية الرقمية، إذ أدركوا أن عالماً افتراضياً جديداً صنعته التقنية واستوطنه الطلاب دون أن يدركوا الدور الجديد الذي يلعبونه كمواطنين رقميين. فوجودهم في العالم الرقمي فرض عليهم مسؤوليات وواجبات وفي المقابل ضمن لهم حقوقاً، وهذا ما يعرف بالمواطنة الرقمية وهي من أهم القضايا التربوية في القرن الحادي والعشرين. وتشير المواطنة الرقمية إلى ما يجب أن يعرفه ويكون عليه مستخدمو التقنية (ريبيل، ٢٠١٢). فالطلاب اليوم يبحرون في ثقافة رقمية غير واضحة القوانين والأنظمة، ومن المهم معها بناء وتطوير الشعور بالمسؤلية الشخصية لديهم والإحساس بالملكية الفردية لاتخاذ قرارات أخلاقية في العالم الرقمي. هذا العالم المليء بفرص تعليمية لهم لكنه في نفس الوقت ليس خالياً من المخاطر التي يمكن تخفيفها من خلال تعزيز قيم وسلوك المواطنة الرقمية لديهم وأصبح ضرورة ملحة.

ومن التدابير التي تم ابتكارها لسد هذه الفجوة ما يُعرف بوثيقة سياسة الاستخدام المسؤول التي صُممت للمساعدة على تعريف قواعد استخدام التقنية في المنشآت التعليمية (ريبيل، ٢٠١٢) ويمكن من خلالها تعزيز سلوكيات المواطنة الرقمية في الجامعات (Dotterer, Hedges & Parker, 2016). فهي تُعد أداة وقائية لمنع الاستخدام الخاطئ للتقنية والإنترنت، وقد اعتبرها لافتن (Laughton, 2008) أداة التحكم المجهول فهي لا تمنع الاستخدام الخاطئ أو السلوك غير المقبول للتقنيات أو الإنترنت لكنها تعمل كتوجيه لهذا السلوك.

وفي المملكة العربية السعودية اعتمد وزير التعليم سياسة استخدام

المقبول للموارد والخدمات التقنية التي يُرجى من خلالها توفير خدمات إلكترونية آمنة متماشية مع التنظيمات والتوجيهات الحكومية الصادرة في هذا المجال في المنشآت التعليمية (جريدة الجزيرة، ٢٠١٦).

الإطار النظري

سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية: سياسة الاستخدام المقبول أو المسؤول هي عبارة عن وثيقة تسمح للمنشأة التعليمية بإشعار المستخدمين السلوك المتوقع منهم عند استخدامهم للتقنية والإنترنت كما توضح العواقب المترتبة على إساءة الاستخدام (Conn, 2002)؛ إذ تتناول القضايا والاهتمامات المتمحورة حول استخدام التقنية والإنترنت. وتشمل الأجهزة التقنية التي تقدمها المنشأة والإنترنت والتطبيقات المستخدمة وكافة الأجهزة الإلكترونية الشخصية التي تستعمل داخل المنشأة. وتخدم السياسة هدفين هما حماية المنشأة وحماية المستخدمين من العاملين في المنشأة، فهي تضمن حماية أصول المنشأة من الهجمات الضارة كما تضمن توفير الموارد التقنية للمستخدمين، وتوفر بيئة عمل انتاجية، وتعطى المنشأة الحق في معاقبة المستخدمين الذين ينتهكون هذه السياسة، وتوفر المال (Pitzen, 2012) من خلال التصريح بتحميل المستخدم العواقب المالية المترتبة على سوء الاستخدام.

وفي السياق التعليمي فإن سياسة الاستخدام المسؤول تهدف إلى حماية الطلاب من المحتوى الضار على الإنترنت وتنظيم استخدامهم للانترنت بما لا يتسبب في الضرر لهم أو لغيرهم، وإلى تزويدهم بالوصول الجيد للتقنيات الرقمية لدعم اندماجهم في التعليم (Bosco, 2013). وهي أداة ضرورية لتُخلي المنشاة مسؤوليتها من أي مخاطر محتملة ولتعزيز الوعي والممارسات الجيدة وتشجيع الاستخدام الإيجابي للإنترنت. وتهدف سياسة الاستخدام المسؤول إلى تقديم إرشادات استخدام عامة وليس للتحكم بأنشطة المستخدمين. ولذا فمن المهم أن تحقق سياسات الاستخدام المسؤول التوازن بحيث تكون شاملة ما أمكن وفي نفس الوقت لا تكون مقيِدة مما يمنع الإنتاجية والاستكشاف (Siau et al., 2002). ولقد

تحول التركيز في سياسة الاستخدام المسؤول على ما يجب أن يقوم به الطلاب مقابل ما لا ينبغى أن يقوموا به(Schrum & Levin, 2015)، ولهذا تحول المصطح من الاستخدام المقبول إلى الاستخدام المسؤول. وهذا ما سيتم استخدامه في هذه الدراسة نظراً لحداثته.

كما تهدف سياسة الاستخدام المسؤول بحسب ما ورد في لافتون (Laughton, 2008) إلى ما يلي:

١ - توعية المستخدمين بالأنشطة والاستخدامات التي قد تضر المنشأة.

٢ - تقديم إشعار قانوني حول الاستخدام غير المقبول وما يترتب عليه من عقوبات.

٣ - حماية المنشأة من الالتزامات التي قد تتحملها من سوء استخدام الإنترنت ومرافق الحاسب الأخرى من قبل المستخدمين.

٤ - تحديد من يحق لهم استخدام التقنية والإنترنت داخل المنشأة.

٥ - تمثيل الصوت الرسمي للمنظمة حول الاستخدامات الأخلاقية للتقنية والإنترنت.

ومن المهم أن تشمل سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية والإنترنت الحقوق والامتيازات الممنوحة للعاملين في المؤسسة أو المنشأة من خلال السماح لهم بالوصول للتقنيات والإنترنت وفي نفس الوقت يجب أن توضح العقوبات المترتبة على عدم الالتزام بما ورد فيها بالإضافة إلى السلوك المتوقع تجاه استخدام هذه التقنية والإنترنت. وتقسم السياسة إلى أجزاء بحيث يتناول كل جزء موضوعاً محدداً (Laughton, 2008). أما فيما يتعلق بما يجب أن تتضمنه السياسة فإن كل منشأة تحدد سياستها بناءً على احتياجاتها، وقد يتفاوت طول السياسة بين المنشأت إذ يتراوح من صفحة إلى أكثر من عشر صفحات (Flowers & Rakes, 2000). وقد عرض بوسكو (Bosco, 2013) مسارين لتصميم هذه السياسة من حيث من يقوم بتوصيفها، الأول: أن يقوم بذلك لجنة مكونة من المختصين في التقنية والارشاد وغيره من داخل المنشأة، والثاني: أن يشترك

ممثلين من أصحاب المصحلة كأولياء الأمور والطلاب أنفسهم والهيئة التعليمية والهيئة الإدارية وأعضاء من المجتمع والطريقة الثانية هي التي غالباً ما ينتج عنها صياغة سياسة أفضل.

ويجب أن تشمل هذه السياسة كما يعتقد كيلهير (Kelehear, 2005) على:

١ - عبارةً حول الاستخدام المتوقع وفوائد استخدام الإنترنت.

٢ - قائمةً بمسؤوليات المستخدمين.

٣ - مدونةَ سلوك إدارة استخدام الإنترنت.

٤ - وصفاً لما يعتبر استخداماً مقبولا وما يعتبر غير مقبول.

٥ - تنويهاً بإعفاء المنظمة من أي مسؤولية محتملة نتيجة الاستخدام الخاطئ للإنترنت.

وقد صمم سكوت وفاس (Scott & Voss, 1994) أنموذجاً أسمياه Seven Ps حدَّدا فيه سبعة مواضيع يجب أن تتم معالجتها في سياسة الاستخدام المسؤول، وهي:

١ - المشاركة (Participation) ويُقصد بها مشاركة لجنة واسعة لوصف السياسة من مختلف الفئات المعنية كالإداريين والطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومقدمي الدعم الفني التقني.

٢ - التقسيم (Partitioning) وهو تقسيم السياسة إلى عدة أقسام منطقية يتناول كل منها مشكلة محددة. وينبغى أن تشمل هذه الأقسام المشاكل الشائعة مثل الأمن والخصوصية وحقوق النشر على الإنترنت.

٣ - الفلسفة (Philosophy) وتعني انسجام السياسة مع رؤية المنشأة كما ينبغى أن تحدد كيفية تعامل المنشأة فيما يتعلق بالمساس بالأنشطة الدينية والسياسة والمجتمعية.

٤ - الخصوصية (Privacy) إذ يحتاج المستخدمون إلى فهم مقدار حفظ خصوصية بياناتهم واستخدامهم المقبول للتقنية. فقد تحتاج المنشأة إلى

كسر جزء من الخصوصية وذلك لحمايتها وحماية موظفيها من الاستخدام الضار.

٥ - الدقة (Pernickety) ويُشير إلى أهمية أن تكون السياسة مفصلة اذ يجب أن تشمل قائمة المسموح والممنوع من السلوكيات تجاه التقنية والإنترنت مثل الخصوصية، والتطفل، والمحتوى غير المشروع والعقوبات للمخالفين، والتي تشكل جوهر سياسة الاستخدام المسؤول.

٦ - الوضوح (Phog Phactor) وتُشير إلى ضرورة إزالة الضبابية والغموض عند صياغة عبارات سياسة الاستخدام المسؤول، فنظرا للصبغة القانونية لهذا النوع من الوثائق فقد يكون من الصعب فهمها ولذا يجب الحرص على عرضها بطريقة سلسة سهلة الفهم.

٧ - النشر (Publication) وهذا يعني ضرورة نشر سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية والإنترنت للمعنيين من خلال وسائل تستخدمها المنشأة للتعريف بسياستها. فمن منظور قانونى ينبغي نشرها بحيث تكون مُلزمة. ومن بعض أساليب نشرها النسخ المطبوعة الواضحة في أماكن تواجد التقنيات مثل معامل الحاسوب أو إلزام المستخدمين الموافقة على شروط الاستخدام المقبول قبل السماح لهم بتسجيل الدخول والوصول إلى مختلف موارد الإنترنت.

تصميم سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية

قدم لافتون (Laughton, 2008) وشرام وليفن (Schrum & Levin, 2015) عدداً من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ بها الجامعة عند تصميم سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية ومنها:

- تحدد الجامعة قيمها التي تسعى لها ويدعمها توفير التقنية فيها.
- توضح أن استخدامها يجب أن يكون لدعم الخبرة التعليمية للطالب.
- توضح أن هذه السياسة متوافقة مع سياسات الاتصال والقانون والتنظيمات التي أقرتها الحكومة.

- ضرورة الامتثال لقوانين الاستخدام العادل وغيرها المتعلقة بحماية حقوق التأليف أثناء استخدام شبكة الإنترنت وغيرها من مواد الشبكة.
- وصف الاستخدام المحظور للتطبيقات والأجهزة التقنية المستخدمة من قبل الموظفين والطلبة بالإضافة إلى تفاصيل العقوبات المرتبطة بها.
- يجب أن تشمل السياسة استخدام التقنيات المتوافرة في المنشأة التعليمية إضافة إلى جميع الأجهزة التقنية الشخصية التي تستخدم داخل المنشأة التعليمية كالهواتف الذكية والأجهزة المحمولة وغيرها.
- وصف الإجراءات لمعالجة انتهاكات الإنترنت وما يتعلق بالأمن والسلامة عند استخدام الإنترنت، بما في ذلك الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها.
- تؤكد الجامعة على حقها في مراقبة استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني.
- توقيع الطلاب المتضمن موافقتهم على الالتزام بالسياسة.

المواطنة الرقمية

المواطنة الرقمية مصطلح يشير إلى ما يجب أن يعرفه ويكون عليه مستخدمو التقنية. وقد وصفها ريبيل "بأنها أعراف السلوك الملائم والمسؤول باستخدام التكنولوجيا" (٢١٠٢: ٣٤)، فهي الطريق لإعداد الطلاب لعالم مليء بالتقنية. وقد أصبحت المواطنة الرقمية محط اهتمام التربويين وذلك لازدياد الاعتماد على الأدوات الرقمية وتطبيقات الويب للتعلم والتواصل والمشاركة. ووفقا لدراسة استقصائية لاستخدامات التقنية في التعليم شملت ٥٠٠ من طلبة التعليم العالي، فإن ٧٣٪ من الطلاب أجاب أنه لا يمكنهم المذاكرة دون التقنيات الرقمية، ٩١٪ استخدموا البريد الإلكتروني للتواصل مع أعضاء هيئة التدريس، ٧٤٪ من المشاركين استخداموا المحتوى الرقمي، ٧٢٪ منهم استخدموا نظم ادارة التعلم، ٧٠٪ أخذوا ملاحظات خلال المحاضرات باستخدام الأقلام الرقمية، ٦٥٪ استخدموا الأجهزة الرقمية لإنشاء عروض، ٥٥٪ استخدموا الهواتف

الذكية في التعلم، و٥٣٪ سجلوا محاضرات باستخدام الأدوات الرقمية. وبذا لا يمكن تجاهل كل هذه الفرص التعليمية التي توفرها التقنية للطلاب (CourseSmart, 2011).

ومن جانب آخر أدى الاستخدام المتزايد والاعتماد على التقنيات الرقمية إلى انتهاكات لا تُحصى (Nordin et al., 2016) حيث يُسيء الكثير من الطلاب استخدام التقنية والإنترنت، ولا يدركون الطريقة الصحيحة للتصرف في بعض المواقف ويصعب عليهم تمييز ما يعتبر استخداماً مناسباً للتقنية. فمثلا يقوم الطلاب الجامعيين بنشر محتوى على الإنترنت مع علمهم أنه غير لائق كما أنهم يختارون أن تكون حساباتهم ذات خصوصية في وسائل التواصل الإجتماعي لكنهم يقبلون دعوات من الغرباء (Ahlguist, 2014)، فقد لا يشعر الطلاب بعواقب أفعالهم على الإنترنت بسبب عدم الكشف عن هويتهم، وهي الخاصية التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي. كما أن خاصيتي السرعة وسهولة النشر التي توفرها التقنية زادت من الآثار السيئة المترتبة على إساءة الاستخدام. فازداد التنمر، كما اتسعت دائرة الشائعات التي ترسل عن طريق البريد الإلكتروني أو على مواقع التواصل الاجتماعي، والصور المخلة بالآداب، والملفات الشخصية الوهمية (Dotterer et al., 2016).

ولهذا كان من الضروري أن تُغرس الآداب الرقمية وإجراءات السلامة في نفوس الطلاب حتى تضمن حمايتهم من الأضرار المحتملة والحفاظ على سلامتهم على الإنترنت. فمثلا من حق الطلاب كونهم مواطنين رقميين معرفة حقوقهم ومنها الخصوصية، إذ لا يعي الطلاب المخاطر المترتبة على نشر معلوماتهم الشخصية على شبكة الإنترنت، أو أنهم قد لا يعرفون الخطوات الصحيحة الواجب اتخاذها للحفاظ على معلوماتهم الخاصة، كما أن تمكين الطلاب من حقوقهم الرقمية ومسؤولياتهم والعواقب المترتبة على تصرفاتهم تساعد على تهيئتهم للمواطنة الرقمية التي يحتاجها عالم الغد (Dotterer et al., 2016)؛ حيث يُشير (Ahlguist, 2014) أن الثقافة الرقمية المطلوبة للطلاب لا

تعني فقط القدرة على استخدام التقنيات للحصول على المعلومات من العالم الرقمي واستخدامها في تعلميهم لكنها تتعدى ذلك لتصف سلوكيات وأعراف تُظهر مسؤولية أخلاقية وأمنية وقانونية. كما يعرض عدداً من الأسباب التي تجعل غرس قيم المواطنة الرقمية في المرحلة الجامعية مهماً ومنها أن السلوك الذي يقوم به الطلاب الجامعيون على الإنترنت لا يؤثر فقط على أنفسهم، لكن على أسرهم، والجامعة، ومهنهم المستقبلية ولأن الجامعات هي من تقوم ببناء قادة المستقبل، ولأن أهداف المواطنة الرقمية تتماشى مع أهداف الجامعات من تأهيل الطلاب للعمل والتعايش مع المجتمع المعرفي (Ahlguist, 2014).

وعلى ذلك فإن المواطن الرقمي الجيد هو الشخص الذي يُظهر رُقيا في سلوكه العام ومسؤوليةً تجاه تصرفاته وهو قادر على حماية ذاته عبر الإنترنت. كما أنه على استعداد للاستجابة للمواضيع القانونية والقضايا الأخلاقية مثل التنمر، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية خصوصية المعلومات الالكترونية (Nordin et al., 2016). وقد ناقش أولر (Ohler, 2011)خمس قضايا يجب أن يأخذها الطلاب بعين الاعتبار من أجل إدراك ما يعنيه أن يكونوا مسؤولين رقمياً:

١ - التوازن ويُقصد به الموازنة بين الفرص والمسؤوليات، وبين المقدرة والحذر، وبين تحقيق الذات والانتماء للمجتمع.

٢ - السلامة والأمن وتعني إدراك أن السلوكيات على الإنترنت قد تؤدي لضرر الشخص لنفسه أو للآخرين كما تشمل حماية الشخص لخصوصيته واحترام خصوصية الآخرين، وإدراك المواقع الإلكترونية الضارة وغير المناسبة.

٣ - التنمر ويُشير إلى فهم الآثار المدمرة للتنمر عبر الإنترنت، وإدراك أنه انتهاك للمبادئ الأخلاقية والنزاهة الشخصية، والرحمة، والسلوك المسؤول.

٤ - المواد الإباحية وتشمل فهم الآثار السلبية لاستخدام الهاتف المحمول والتقنيات الأخرى لالتقاط وبث الصور الإباحية.

٥ - حقوق التأليف والنشر والانتحال وتشمل احترام حقوق الملكية الفكرية للآخرين والوعي بأن استخدام المحتوى والمواد المتوافرة على الإنترنت دون إذن يعتبر غير قانوني وغير أخلاقي.

ويحدد ريبيل (١٠١٢) تسعة عناصر للمواطنة الرقمية هي: الوصول الرقمي، والثقافة الرقمية، والتجارة الرقمية، والاتصال الرقمي، والسلوك الرقمي، والقانون الرقمي، والحقوق والمسؤوليات الرقمية، والصحة والرفاهية الرقمية، والأمن الرقمي.

١ - الوصول الرقمي ويقصد به المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع (ريبيل، ٢٠١٢) من خلال ضمان حصول جميع الطلاب على فرص عادلة للوصول إلى الأجهزة الرقمية والإنترنت. فبعض فئات الطلبة قد لا تتوافر لهم نفس الفرص التي تتوافر لغيرهم من الطلاب للانخراط بالمجتمع الرقمي، وتقع مسؤولية التحقق من تطبيق هذا العنصر على عاتق المعلمين داخل القاعات الدراسية وعلى المنشأة التعليمية.

٢ - الثقافة الرقمية وتعني تعليم ما يتعلق بالتقنيات واستخداماتها (ريبيل، ٢٠١٢)، كتعليم الطلاب طريقة التعامل مع الحواسيب والإنترنت. كما يشمل الاستفادة من فرص التعلم عبر الإنترنت. وتقع مسؤولية تحقيق هذا العنصر على المعلمين والمنشأة التعليمية.

٣ - التجارة الرقمية وتعني بيع وشراء البضائع إلكترونيا، وتظهر أهمية هذا العنصر من ارتفاع عدد المستهلكين عبر الإنترنت من فئة الشباب (ريبيل، ٢٠١٢) لهذا فهم بحاجة إلى فهم المعاملات الرقمية والمخاطر المحتملة المترتبة عليها. فمن السهل أن يقع الطلاب فريسة للتجارة الرقمية مالم يتم تعريفهم بالحيل التي تمارستها عبر الإنترنت كاستغلال فرق العملات أو بيع بضائع وهمية أو ذكر بيانات غير صحيحة عن البائع (Nordin et al., 2016).

٤ - الاتصال الرقمي ويعني تبادل المعلومات إلكترونيا إذ غيرت الأجهزة الرقمية طريقة التواصل بين الناس، وجعلته أكثر سهولة وأكثر بقاءً

للأثر، ومن المهم أن يدرك الطلاب آداب استخدام التقنيات كعدم استخدام الهاتف أثناء المحاضرة وعدم مراسلة الزملاء للغش أثناء الاختبارات. كما ينبغي للطلاب معرفة تبعات اتصالاتهم الإلكترونية عبر الوسائط التقنية المتاحة سواءً رسائل نصية أو بريد إلكتروني أو شبكات تواصل اجتماعي ومايتركون من بصمة رقمية وهو مصطلح يشير إلى ما تم توفيره من معلومات على الإنترنت حول شخص ما (ريبيل، ٢٠١٢).

٥ - السلوك الرقمي ويُقصد به المعايير الإلكترونية للسلوك أو الإجراء(ريبيل، ٢٠١٢) وبعبارة أخرى فهو يعني الاستخدام المناسب لهذه الأجهزة الرقمية، مثلاً استخدامها بطريقة لا تؤثر سلباً على الآخرين أو بطريقة ملائمة للسياق كما يشمل احترام الآخرين وعدم ممارسة التسلط أو اللغة غير المناسبة. فمثلا السلوك المتوقع من المواطنين الرقميين عند اختلاف وجهة النظر بينهم في العالم الرقمي هو بيان سبب اختلاف وجهة نظرهم وليس المشادة الكلامية (Nordin et al., 2016).

٦ - القانون الرقمي ويُقصد به المسؤولية الإلكترونية عن الأفعال والأعمال (ريبيل، ٢٠١٢) مثلاً عدم انتهاك حقوق الملكية الفكرية أو عدم إحداث الأضرار بالتقنيات الرقمية المملوكة للمنشأة من خلال العبث بالأنظمة أو نشر الفيروسات وغيرها أو تراسل المواد الإباحية أو المحظورة وكافة القضايا التي يترتب على الإخلال بها المقاضاة والمطالبات القانونية اذ يجب توعية الطلاب بالأضرار المترتبة على ذلك. فمن المهم أن يكون الطلاب على دراية بما هو التصرف المناسب عند اندماجهم في النشاطات الرقمية كما يجب أن يكونوا على دراية بالعواقب القانونية المترتبة على مخالفتهم للإنظمة والقوانين ذات العلاقة (Nordin et al., 2016).

٧ - الحقوق والمسؤوليات وتعني المتطلبات والحريات الممتدة لجميع الأفراد في العالم الرقمي (ريبيل، ٢٠١٢) حيث أصبح الطلاب أعضاء في العالم الرقمي مما يعطيهم حقوق المجتمع الرقمي كما يتوجب عليهم مسؤوليات

محددة وواضحة يُلزمهم كونهم أعضاء التقيد بها واحترامها مثل الالتزام بسياسات الاستخدام المسؤول واستخدام الموارد بشكل أخلاقي.

٨ - الصحة والرفاهية الرقمية ويقصد بها الصحة الجسدية والنفسية في العالم الرقمي (ريبيل، ٢٠١٢) وتُعنى بحماية الأفراد لأنفسهم بإتباع إرشادات السلامة كتحديد الزمن الذي يقضونه على الإنترنت لتجنب إدمان الإنترنت وعدم إجهاد العين بكثرة النظر إلى الشاشات وغيرها من الآثار الجسدية الناتجة عن استخدام الأجهزة الرقمية.

٩ - الأمن الرقمي وتعني الاحتياطات الرقمية لضمان السلامة (ريبيل، ٢٠١٢) أو الحماية الذاتية (Nordin et al., 2016) كحماية بيانات الطلاب ومعلوماتهم من خلال برامج الحماية ووضع الجدران النارية والالتزام بكلمات مرور لا يسهل التنبؤ بها وحماية الهوية الشخصية، كما تشمل حماية أجزاء الحاسب من الفيروسات والتهديدات الارهابية.

الدراسات السابقة

قام كون (Conn, 2002) بتحليل سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية لست منشآت تعليمية ووجد أن بعضها كُتب بطريقة أشبه بالورقة القانونية دون تجزئة؛ اذ ركز على استخدام الإنترنت، في حين أنَّ أغلبها احتوى على أجزاء معنونة شملت الموضوعات التالية: الاستخدام المقبول، الاستخدام غير المقبول، الحسابات الإلكترونية، البريد الإلكتروني، الخصوصية، الحقوق الفكرية والسرقات الأدبية، إرشادات استخدام الإنترنت، حقوق الطالب ومسؤولياته، العقوبات، التهذيب واللغة المحترمة، التخريب، بالإضافة إلى احتواء بعضها على روابط تصل القارئ بالسياسات الأخرى المتعلقة.

كما حلل فلورز وراكيز (Flowers & Rakes, 2000) محتوى ١٠٠ سياسة من سياسات الاستخدام المسؤول للإنترنت للمنشآت التعليمية، ووجدا أنها تحتوي على الموضوعات الأربع التالية:

١ - المسؤوليات ويقصد بها كل ما يخص المسؤولية كتحميل المستخدم مسؤولية الإضرار والتكاليف الناتجة عن الاستخدام الخاطئ، ومسؤولية المنشأة في تقديم الخدمات المقدمة كالبريد والأخبار وإخلاء المنشأة مسؤوليتها من سلامة وصحة المحتوى الموجود على الإنترنت.

٢ - السلوك على الإنترنت أو إتيكيت الإنترنت وتشمل السلوك المقبول وغير المقبول للفرد عند استخدام الإنترنت والاستخدام غير المقبول مثل مخالفة قوانين حقوق النشر، استخدام النظام لأغراض الجرائم، أو لأغراض سياسية، أو دينية، هتك خصوصية الآخرين وحقوقهم، استخدام النظام لأغراض غير أكاديمية، الاشتراك في مجموعات بريدية أو حوارات دردشة باسم المنشأة دون تصريح مسبق، استعراض المواد الإباحية أو البذيئة، أو غير القانونية أو غير الملائمة.

٣ - سلامة وأمن نظم الشبكات ويتضمن تعليمات بضرورة الحفاظ على النظام وعدم العبث بالتطبيقات والبرامج والإبلاغ عمن يحاول ذلك من المستخدمين الآخرين كما يشمل الحفاظ على الأجهزة من الفيروسات واستخدام أوعية التخزين بفاعلية.

٤ - نوعية المحتوى على الإنترنت وتعني إعفاء المنظمة من أى مسؤولية تجاه المحتوى على شبكة الإنترنت كما تُحمِّل المستخدمين مسؤولية المحتوى الذي يضيفونه من خلال استخدام شبكتها.

وفي دراسة للافتون (Laughton, 2008) قام فيها بتحليل هرمي لسياسات الاستخدام المسؤول من خلال دراسة الأدبيات السابقة وصنف المواضيع المتضمنة في هذه السياسات إلى خمسة أقسام تتفاوت في أهميتها وهي:

١ - مواضيع قانونية: واعتبره أهم جزء في الوثيقة لما يترتب عليه من إجراءات قانونية ومن المهم أن تكون الوثيقة متوافقة مع النظام القانوني في البلد وتتم مراجعتها من قبل قانونيين مختصين بالقضايا الرقمية، اذ يجب أن يلتزم المستخدمون بقوانين حقوق النشر للمواضيع الموجودة على

الإنترنت والمجلات العلمية في المكتبة الرقمية والبرامج، ولذا يجب أن يتناول هذا الجزء موضوع التحميل والنسخ غير المشروع.

٢ - إتيكيت الإنترنت: ويقصد به البروتوكولات المعمول بها في البيئة الافتراضية أو الإلكترونية ويغطي هذا الجزء الأخلاقيات ومنها عدم التعرض لمواد مخلة بالآداب أو التعرض للأشخاص بألفاظ غير لائقة أو العبث ببرامج المنشأة أو مرفقاتها التقنية، واعتبر الباحث هذا الجزء ثاني أهم جزء في الوثيقة وغالبا ما تتم صياغته على شكل قائمة بالاستخدام المقبول وغير المقبول للإنترنت ويعكس أهمية احترام حقوق الآخرين.

٣ - الأمان: ويقصد به حماية البيانات من الوصول غير المصرح به، كما تشمل حماية كلمات المرور والحماية من الفيروسات، كما يجب أن يحدد العقوبات بالنسبة للأشخاص الذين يحاولون العبث بنظم المعلومات أو اختراقها.

٤ - الخصوصية: وتشمل حماية بيانات المستخدمين التي يتم جمعها.

٥ - ممتلكات المنشأة: وتشمل حماية الأجهزة كالحواسيب والطابعات والبرامج وغيرها من التقنيات.

كما أكدت الدراسة على ضرورة أن تبدأ السياسة بمقدمة تحدد هدفها وأهميتها لتعطي المستخدمين فكرة عن كيفية استخدام الإنترنت بإيجابية.

أما دوهرتي وانستي ساكز وفلوفورد (Doherty, Anastasakis & Fulford, 2011) فقد قاموا بتحليل سياسات الاستخدام المسؤول لأفضل ١٠٠ جامعة حسب تصنيف Time Higher Education Supplement (THES, 2008) خرجوا بإطار للحد الأدني من العناصر التي يجب أن تشملها سياسات الاستخدام المقبول وتم تصنيفها في ثمانية عناصر؛ هي:

١ - إدارة الوصول ويحتوي على المواضيع المتعلقة بتصريح وأذونات الاستخدام وأنظمة إدارة كلمات المرور والممارسات الجيدة حيال ذلك.

٢ - السلوك المقبول ويشمل أنشطة المستخدم المسموح بها، مثل استخدام أنظمة المعلومات بما له صلة بالعمل وخاصة الإنترنت وكذلك البريد الإلكتروني.

٣ - السلوك غير المقبول ويشمل الأنشطة غير المقبولة مثل القرصنة والوصول إلى المواقع غير القانونية والنشر غير القانوني ومهاجمة المستخدمين الآخرين وإرسال البريد غير المرغوب وانتهاك خصوصية الآخرين ونشر الفيروسات أو استخدام أنظمة المعلومات للأغراض الربحية أو استخدامها لأغراض شخصية لا علاقة لها بالعمل.

٤ - الامتثال للرخص وتعني الإلمام بالقوانين واللوائح حول تحميل البرامج ومشاركتها واستخدامها.

٥ - الأدوار أو المسؤوليات وتتضمن شرح أدوار ومسؤوليات المستخدمين ومدراء النظم والمشغلين وغيرهم.

٦ - مراقبة المستخدم ويشمل شرحاً لآلية مراقبة المنشأة لنشاطات المستخدم مثلا كمراقبة البريد الإلكتروني.

٧ - عقوبات انتهاكات السياسة وتُعنى بشرح الإجراءات التي يتم اتخاذها في حال عدم تقيد المستخدم بسياسة الاستخدام المسؤول.

٨ - إدارة السياسة وتشمل تفصيلا للمسؤوليات والإجراءات لإدارة السياسة وصيانتها.

مشكلة الدراسة

تلعب سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية دوراً هاماً في تعزيز سلوكيات المواطنة الرقمية لدى الطلاب عند استخدام التقنيات المتاحة لهم في الجامعات إذا ما تم تفعيلها بشكل جيد. ولكونها مفهوما جديدا فقد لا تدرك بعض الجامعات دور مثل هذه الوثيقة ولا قدرتها على غرس قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية. ولذا فإن تحليل سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية المتوافرة حالياً في الجامعات السعودية يعطي تصوراً عن مدى تحقيقها لهذا الدور، ويساعد في توجيهها إلى تحقيق أقصى استفادة منها في تعزيز القيم والسلوكيات التي يحتاجها طلاب القرن الحادي والعشرين.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى استقصاء الواقع الحالي حول استخدام الجامعات السعودية لسياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في تعزيز سلوكيات المواطنة الرقمية لدى طلابها ومدى مساهمتها في غرس القيم والسلوكيات اللازمة للعصر الرقمي من خلال اشتمالها على عناصر المواطنة الرقمية.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى تشمل سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات السعودية على عناصر المواطنة الرقمية؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية هي:

١ - هل تستخدم الجامعات السعودية الحكومية سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية ؟

٢ - ما مسميات سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات السعودية الحكومية ؟

٣ - ما محاور سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات السعودية الحكومية ؟

٤ - ما عناصر المواطنة الرقمية التي تم تضمينها في سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات السعودية الحكومية ؟

مصطلحا الدراسة

سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية: عبارة عن وثيقة تعدها المنشأة التعليمية بهدف إشعار المستخدمين بالسلوك المتوقع منهم عند استخدامهم للتقنية والإنترنت (Conn, 2002).

المواطنة الرقمية: "أعراف السلوك الملائم والمسؤول باستخدام التكنولوجيا" (ريبيل، ٢١٠٢: ٣٤).

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع المواطنة الرقمية وحاجة طلاب المرحلة الجامعية للتوعية الرقمية، خاصة وأن طلاب الجامعة الحاليين في الغالب هم الطلاب الذين لم يتلقوا أي توجيه أو إرشاد بخصوص المواطنة الرقمية في مرحلة التعليم العام التي قدموا منها، وفي نفس الوقت يُتوقع منهم استخدام التقنية بشكل لائق (Ohler, 2011). كما أن قضية المواطنة الرقمية أصبحت شائعة في مرحلة التعليم العام لكنها لم تُعط حقها بشكل تام في مرحلة التعليم الجامعي، وعلى الرغم من أهمية المواطنة الرقمية في المرحلة الجامعية إلا أنَّ الدراسات التي تناولت الوسائل الفعالة لتثقيف طلاب المرحلة الجامعية حول المواطنة الرقمية قليلة جداً (Ahlguist, 2014).

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: نظراً لأن بعض عناصر المواطنة الرقمية لا تقع ضمن مسؤوليات الطالب بل هي من اختصاص المعلمين وأصحاب القرار وقادة التقنية في المنشأة، ويقع ضمن هذه الفئة عنصرا الوصول الرقمي والثقافة الرقمية (ريبيل، ٢٠١٢؛ Nordin et al., 2016). فهي لا تُعنى بسلوك الطالب بشكل مباشر، ولأن هذه الدراسة تتناول سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية، وتهدف في المقام الأول إلى توجيه سلوك الطالب، فقد تم تحليل محتوى السياسات المتعلق بالعناصر الرقمية التي تركز على سلوك الطالب فقط.

الحدود الزمنية: تم البحث في المواقع الإلكترونية لـ٢٩ جامعة سعودية وفي محركات البحث العامة خلال شهري ٤ و٥ من العام الهجري ١٤٣٨.

منهج الدراسة

تركز هذه الدراسة النوعية على تحليل المحتوى الموجود في سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات الحكومية السعودية. ونظراً لعدم وجود أبحاث سابقة تناولت هذا الجانب، فإن هذه الدراسة تركز على استقصاء

المعلومات من خلال تحليل سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية (على اختلاف مسمياتها) في الجامعات السعودية الحكومية المتوافرة على مواقعها الإلكترونية والتعرف على مدى تغطية هذه السياسات لعناصر المواطنة الرقمية.

إجراءات الدراسة

١ - تم البحث داخل المواقع الإلكترونية لتسع وعشرين جامعة من الجامعات السعودية الحكومية عن السياسات التي تُنظم استخدام التقنية والإنترنت باستخدام عدد من كلمات البحث مثل: سياسة، الاستخدام، المقبول، المسؤول، الحواسيب، الشبكة، أمن المعلومات، قواعد السلوك وذلك لاختلاف مسميات سياسة الاستخدام المسؤول لدى الجامعات.

٢ - تم البحث باستخدام محركات البحث العامة نظراً لأن بعض المواقع الإلكترونية للجامعات لا توفر خاصية البحث في مواقعها.

٣ - تم الرجوع إلى الوثائق ذات العلاقة الخاصة بالمملكة العربية السعودية التي حرصت على ضبط الأمن وحماية حقوق الأفراد من خلال سن الوثائق والسياسات التي تنضم التعاملات ومنها التعاملات الإلكترونية والإنترنت ومن هذه الوثائق:

- ضوابط استخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات في الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية، الذي صدر من مجلس الوزراء بقرار رقم (٨١) وتاريخ ١٤٣٠/٣/١٩هـ.
- نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية، والصادر عن مجلس الوزراء بالقرار رقم ٧٩ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٧هـ، وتمت المصادقة عليه بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/١٧ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ.

٤ - تم الحصول على سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية من المواقع الإلكترونية للجامعات بموجب ما ورد في لائحة ضوابط استخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات في الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية المتضمن "أن يحتوي الموقع الرسمي للجهة الحكومية

على أبرز النشاطات والإنجازات في مجال تخصصها مع توفير المعلومات للباحثين والاستفادة من نقل المعلومات الأخرى من المصادر المحلية والدولية لأغراض البحث واتخاذ القرار" (١٤٣٠: ٤)، ولن يتضمن البحث أي إشارة إلي أي من الجامعات بشكل خاص.

٥ - تم تحليل محتوى الوثائق التي تم العثور عليها وربط المحتوى بعناصر المواطنة الرقمية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

نتيجة السؤال الأول: هل تستخدم الجامعات السعودية سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية ؟

إن عملية البحث عن سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في مواقع الجامعات السعودية الحكومية لم تكن بالعملية السهلة خاصة مع استخدام المسميات المختلفة لها وعدم توفيرها من قبل الجامعات في مكان ثابت. ويمكن تصنيف الجامعات السعودية الحكومية من حيث مدى توافر سياسة الاستخدام المسؤول لديها إلى أربع فئات:

أ - جامعات وفرت سياسات مستقلة وعنونتها بمسميات مختلفة وعلى الرغم من اختلاف مسمياتها إلا أنها تحقق أهداف سياسة الاستخدام المسؤول إذ تسعى لتنظيم استخدام التقنية والإنترنت ويؤدي الالتزام بها إلى توجيه الطالب إلى السلوك الرقمي الجيد وغرس قيم المواطنة الرقمية. ويقع في هذا التصنيف ست جامعات.

ب - جامعات ضمَّنت بعضاً من محاور سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في وثيقتين تُستخدمان من قبل أي موقع إلكتروني وهما: شروط الاستخدام (أو سياسة الاستخدام) وعادة ما تتناول شروط استخدام البوابة الإلكترونية أو الموقع الإلكتروني ومسؤولية المستخدم تجاه هذا الاستخدام والوثيقة الأخرى هي سياسة الخصوصية التي عادة ما تتناول كيفية تعامل الجهة التي تدير الموقع مع بيانات المستخدم التي يتم جمعها تلقائيا مثل عنوان بروتوكول

الشبكة IP وملفات تعريف الارتباط، وغيرها من البيانات التي تختلف باختلاف الجهة التي تدير الموقع الإلكتروني. ويقع في هذا التصنيف ست جامعات. كما أنها اختلفت في المسميات التي استخدمتها لهاتين الوثيقتين فمثلا استخدمت إحدى الجامعات مسمى سياسة أمن المعلومات للتعبير عن سياسة الخصوصية وشروط الاستخدام معاً، وقد استخدمت جامعة أخرى مسمى ميثاق المستخدم للتعبير عن نفس الوثيقة السابقة.

ج - جامعات احتوت على الوثيقتين السابقتين (شروط الاستخدام وسياسة الخصوصية) أو أحداهما لكنها لم تتطرق إلى أي من محاور سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية والإنترنت. وقد ركزت هذه الجامعات التي اكتفت بهاتين الوثيقتين أو إحداهما على استخدام الموقع أو البوابة الإلكترونية فقط. ويقع في هذا التصنيف اثنتا عشرة جامعة.

د - جامعات ليس لديها سياسة استخدام مسؤول ولا أياً من وثيقتي شروط الاستخدام أو سياسة الخصوصية. ويقع في هذا التصنيف خمس جامعات.

جدول رقم (١) يوضح توزيع عينة الجامعات على الفئات الأربع السابقة. ويتضح من الجدول أن ٢٠٪ من الجامعات السعودية الحكومية تستخدم سياسات الاستخدام المقبول للتقنية.

جدول رقم (١)

توزيع عينة الجامعات من حيث استخدامها لسياسات الاستخدام المسؤول للتقنية

الفئة	السياسة المستخدمة	عدد الجامعات
أ	سياسة استخدام مسؤول للتقنية والإنترنت (بمسميات مختلفة)	٦
ب	شروط استخدام البوابة الإلكترونية وسياسة الخصوصية لكنها تشمل على بعض محاور سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية والإنترنت	٦
ج	شروط استخدام البوابة الإلكترونية فقط	١٢
د	لا تستخدم أياً من سياسات الاستخدام	٥
	المجموع	**٢٩**

نتيجة السؤال الثاني: ما مسميات سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات السعودية الحكومية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حصر مسميات وثائق سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية، والجدول رقم (٢) يوضح المسميات المختلفة ومدى تكرارها في عينة الجامعات التي تناولتها الدراسة.

جدول رقم (٢)

المسميات المستخدمة لوثائق الجامعات التي تنظم استخدام التقنية

اسم الوثيقة	تكرار استخدام المسمى من قبل عينة الجامعات
سياسة الاستخدام المقبول لأنظمة المعلومات	١
سياسة أمن المعلومات	١
سياسة استخدام الشبكة الرقمية (الإنترنت)	١
سياسة استخدام الحواسيب الشخصية	١
سياسة الاستخدام الأمن لأجهزة الحاسب والشبكة	٢

نتيجة السؤال الثالث: ما محاور سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات السعودية الحكومية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية للجامعات الست التي تستخدم هذه الوثائق. كما تم تحليل الفقرات التي تضمنتها وثائق شروط الاستخدام التي تحقق هدف سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية.

أولاً - وثائق سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية: وقد تراوح طول السياسات من صفحة واحدة إلى سبع صفحات، ظهر في ثلاثٍ منها تاريخ آخر تحديث وكان في اثنتين من الوثائق ٢٠١٦؛ بينما كان في واحدة منهن ٢٠١٥. جدول رقم (٣) يوضح تلك المحاور.

جدول رقم (٣)

المحاور الواردة في سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات ومدى ارتباطها بعناصر المواطنة الرقمية

المحور	وثيقة ١	وثيقة ٢	وثيقة ٣	وثيقة ٤	وثيقة ٥	وثيقة ٦	الارتباط بعناصر المواطنة الرقمية
الهدف	❖			❖		❖	-
نطاق التطبيق	❖		❖	❖	❖	❖	-
الامتثال والتنفيذ							
تطبيق الالتزام							
بيانات عامة							
الاستخدامات العامة			❖	❖	❖	❖	الحقوق والمسؤوليات
كلمة المرور	❖			❖		❖	الأمن الرقمي
البريد الالكتروني والاتصالات	❖		❖		❖		الاتصال الرقمي السلوك الرقمي
الاستخدام غير المقبول	❖	❖	❖	❖	❖	❖	الحقوق والمسؤوليات القانون الرقمي الأمن الرقمي السلوك الرقمي
الحواسيب	❖			❖		❖	الحقوق والمسؤوليات
الحقوق الملكية الفكرية	❖	❖	❖	❖	❖	❖	الحقوق والمسؤوليات القانون الرقمي
استخدام الإنترنت		❖	❖		❖		الاتصال الرقمي السلوك الرقمي
قواعد السلوك على الشبكة				❖		❖	الحقوق والمسؤوليات السلوك الرقمي
الخصوصية				❖		❖	القانون الرقمي السلوك الرقمي
السياسات ذات الصلة	❖						-
العناية الواجبة			❖	❖	❖	❖	-

واشتملت هذه السياسات على المحاور التالية:

١ - الهدف: وقد ورد الهدف في ثلاث سياسات فقط. وهو تحديد الاستخدام المقبول لموارد الجامعة التقنية وتهيئة بيئة تفضي إلى ممارسات آمنة.

٢ - النطاق (أو مجال التطبيق) ويقصد به الفئات التي تنطبق عليها السياسة وقد تم ذكر هذا المحور في خمس سياسات، ثلاث منها صرحت بأن الطلاب يشكلون إحدى الفئات التي تنطبق عليها السياسة في حين ورد ذلك ضمنياً في السياستين الأخريين تحت مسمى المستخدمين أو المستفيدين.

٣ - الامتثال والتنفيذ (تطبيق الالتزام): وهذا المحور يؤكد على أن التقيد بالسياسة أمر إلزامي وأن مخالفة ما ورد فيها قد يؤدي إلى تطبيق الإجراءات أو العقوبات النظامية. وقد ورد هذا المحور في خمس سياسات.

٤ - الاستخدامات العامة والملكية: ويحدد نطاق استخدام مصادر المعلومات كمنع الاستخدام الشخصي لها أو استخدامها لأغراض تجارية.

٥ - استخدام الحاسب الآلي: ويحدد نطاق استخدام الحاسبات الموجودة في الجامعة وحدود المستخدمين كعدم تثبيت أي برامج واستخدام البرامج المحمية. وقد ورد في سياسة واحدة.

٦ - حقوق الملكية الفكرية والترخيص: يشمل هذا المحور التحذير من انتهاكات حقوق الملكية الفكرية ومنها تركيب البرامج غير المصرح بها.

٧ - الاستخدام غير المقبول للأنظمة والشبكات: ويشمل التحذير من إدخال المواد غير اللائقة للشبكة مثل الفيروسات أو البيانات المنحازة سياساً أو دينياً أو عنصرياً أو التي تنطوي على مضايقة أو استخدام الشبكة للتجسس والمراقبة أو المسح لمنافذ الشبكة كما يتناول ضرورة الاهتمام بكلمة المروو لمنع انتحال الهوية. وقد تفاوتت السياسات في المحتوى التي تم إدراجه في هذا المحور، إذ أن بعضها تضمَّن في هذا المحور ما تضمَّنته السياسات الأخرى في محاور أخرى مثلا ما يخص الحقوق الفكرية أو البريد الإلكتروني والإنترنت.

٨ - استخدام البريد الإلكتروني والاتصالات: ويتناول الاستخدام الملائم للبريد الإلكتروني كعدم إرسال البريد غير النافع أو المواد الإعلانية أو المضايقة عبر البريد الإلكتروني.

٩ - العناية الواجبة: ويحدد دور المستخدم في المشاركة في تحقيق السياسة وضرورة التزامه بها.

١٠ - استخدام الإنترنت: وتناول هذا المحور التأكيد على عدم إساءة استخدام الإنترنت كالدخول إلى المواقع التي تعتبر غير قانونية أو غير أخلاقية كالمواقع الإباحية أو استخدام الإنترنت لمضايقة الاشخاص. كما تناول موضوع الاهتمام بمقدار الوقت الذي يقضيه المستخدم على الإنترنت للاستخدام الشخصي. كما أكد على منع تنزيل البرمجيات أو المواد الأخرى المخالفة لحقوق الملكية الفكرية.

١١ - أشارت وثيقة واحدة فقط إلى اللوائح ذات العلاقة كلائحة نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. يوضح جدول رقم (٣) المحاور التي تناولتها السياسات وارتباطها بعناصر المواطنة الرقمية.

ثانياً - المحاور التي وردت بشكل مستقل في شروط الاستخدام لجامعات الفئة الثانية وتناولت بعضا من محاور سياسات الاستخدام المسؤول في وثائق شروط الاستخدام وعددها خمسة. ويلخص جدول رقم (٤) هذه المعلومات كما يحدد عدد مرات ورودها في هذه الوثائق.

جدول رقم (٤)

المحاور الواردة في شروط الاستخدام لجامعات الفئة الثانية

المحور (وقد ورد بعدة مسميات متشابهة)	المحتوى الذي اشتمله هذا المحور	عدد الوثائق التي ورد فيها
● حقوق الملكية الفكرية والترخيص ● حقوق النشر ● حقوق الملكية والنشر	الإشارة إلى ما تشمله حقوق الملكية الفكرية وما يعتبر انتهاكاً للحقوق الفكرية.	٥

تابع/ جدول رقم (٤)
المحاور الواردة في شروط الاستخدام لجامعات الفئة الثانية

المحور (وقد ورد بعدة مسميات متشابهة)	المحتوى الذي اشتمله هذا المحور	عدد الوثائق التي ورد فيها
● سياسة استخدام الإنترنت ● استخدام الإنترنت	الإعلان عن آلية تعامل الجامعة مع التصفح للمواقع غير المقبولة والعقوبات المترتبة على إساءة الاستخدام. التصريح بأنَّ استخدام الإنترنت يجب أن يكون وفقا لأغراض المؤسسة. الاستخدام غير المقبول للإنترنت مثل الاستخدام المخل بالدين أو السياسة أو الآداب أو لتحقيق الربح. سياسة استخدام الإنترنت من خلال شبكة الجامعة وتناولت قضايا مهمة مثل الحد من الاستخدام الشخصي للإنترنت أو تنزيل ما ليس له علاقة بالعمل كالصور والموسيقى كما تناولت بعض السياسات حظر الألعاب والمواد غير الأخلاقية.	٤
● الاستخدام غير المقبول للأنظمة والشبكة	الاستخدام غير المقبول للشبكات كمحاولة إلحاق الضرر بها عن طريق الفيروسات أو محاولات التجسس ومسح المنافذ أو إدخال البرامج المجانية في شبكة الجامعة أو محاولة التحايل حول تعريف هوية المستخدم، واستخدام البيانات المنحازة سياسياً أو دينياً أو عرقياً.	٣
● استخدام البريد الإلكتروني والاتصالات ● استخدام البريد الإلكتروني	الاستخدام المناسب للبريد الإلكتروني والاستخدام غير المناسب، أخلاقيات استخدام البريد الإلكتروني والاتصالات.	٣
● إبداء العناية الواجبة ● نطاق المسؤولية وحدودها المسؤولية المحددة	مسؤولية المستخدمين الفردية تجاه الحفاظ على مصادر المعلومات، والإعلان عن مسؤولية المستخدم تجاه الأضرار التي تلحق بالمصادر بسبب سوء استخدامه لها.	٢
● الحماية من الفيروسات	التحذير من العبث بمصادر المعلومات من خلال نشر الفيروسات	٢

تابع/ جدول رقم (٤)
المحاور الواردة في شروط الاستخدام لجامعات الفئة الثانية

المحور (وقد ورد بعدة مسميات متشابهة)	المحتوى الذي اشتمله هذا المحور	عدد الوثائق التي ورد فيها
● استخدام الحاسب الآلي	التصريح بما يحق للمستخدم وما لا يحق عند استخدام الحاسب.	٢
● استخدام كلمة المرور ● هوية المستخدم وكلمة المرور	الحث على الاحتفاظ بسرية كلمة المرور والاهتمام بأمن المعلومات والتحذير من الاستخدام الخاطئ للمعلومات.	٢
● الحواسيب المحمولة والاتصالات	سياسة التعامل مع الأجهزة التي تمنحها الجامعة للمستخدمين كعهد.	١
● سياسة منتديات الحوار	التأكيد على أهمية التحلي بالأخلاق واحترام آراء الآخرين وعدم التهجم عند استخدام منتديات الحوار التابعة للجامعة.	١

نتيجة السؤال الرابع: ما عناصر المواطنة الرقمية التي تم تضمينها في سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات السعودية الحكومية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل الوثائق وتحليل النتائج الواردة في الجدول رقم (٣) والجدول رقم (٤) وكشفت نتائج التحليل السابق لمحتوى سياسات الاستخدام المسؤول للتقنية في الجامعات السعودية وكذلك بعض وثائق شروط الاستخدام جدول رقم (٣) وجدول رقم (٤) أن هذه السياسات تضمنت خمسة عناصر من أصل سبعة ركزت عليها الدراسة؛ حيث تم استبعاد عنصري الوصول الرقمي والثقافة الرقمية كونهما لا يركزان على سلوكيات الطالب. وهذه العناصر الخمسة التي تناولتها عينة السياسات هي:

١ - السلوك الرقمي: وتناولتها السياسات من خلال الحديث عن السلوك اللائق مع الآخرين خلال التواصل معهم عبر البريد الإلكتروني أو في منتديات الحوار مثلا.

٢ - الاتصال الرقمي: ويشير إلى تبادل المعلومات إلكترونياً، وقد تناولت السياسات سلوكيات تتعلق بالاتصال من خلال البريد الإلكتروني.

٣ - القانون الرقمي: حيث تناولت السياسات موضوع الحقوق الفكرية وضرورة احترامها والتحذير من انتهاكها وحذرت من نشر الفيروسات أو العبث بالبيانات كما حملت بعض السياسات المستخدم مسؤولية استخداماته الخاطئة وما يترتب عليها من مقاضاة أو مطالبات قانونية.

٤ - الحقوق والمسؤوليات: وتناولتها السياسات من خلال التأكيد على أهمية الاستخدام المناسب للموارد وضرورة الالتزام بالسياسة وحذرت من الاستخدام غير الملائم كالدخول إلى مواقع مخلة بالدين أو الأدب أو السياسة.

٥ - الأمن الرقمي: وذلك من خلال التأكيد على ضرورة العناية بكلمات المرور وحماية الأجهزة من الفيروسات والتهديدات الاخرى.

أما العنصرين اللذين لم يتم تناولهما من خلال الوثائق فهما:

١ - التجارة الرقمية: وتعنى البيع والشراء إلكترونيا، ولعل عدم تناولها يعود إلى أن المنشأة التعليمية لا تسمح باستخدام مصادرها المعلوماتية للأغراض الشخصية.

٢ - الصحة والرفاهية: وتتناول حماية المستخدم نفسه من أضرار التقنية.

يمكن من خلال عرض النتائج السابقة استنتاج ما يلي:

- على الرغم مما ورد في لائحة ضوابط استخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات في الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية " تطور كل جهة حكومية برنامجاً لأمن المعلومات يشتمل على وثيقة سياسة أمن المعلومات وإجراءاتها وذلك وفق إرشادات وأطر تعدها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وتغطي عدداً من السياسات واجراءات؛ كسياسة تقييم المخاطر، وسياسة إدارة الممتلكات، وسياسة الدخول إلى البيئة المعلوماتية في الجهة الحكومية، وسياسة إدارة حوادث أمن المعلومات والسياسات ذات العلاقة" (١٤٣٠: ٢) إلا

أنه اتضح عدم انتشار ثقافة سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية بالقدر اللازم بين الجامعات السعودية الحكومية، إذ أن ست جامعات فقط من أصل عينة الجامعات التسع والعشرين قد طورت سياسات استخدام مسؤول للتقنية. كما لم يتم الإعلان عن إجراءات محددة لإلزام الطالب بقراءتها والتقيد بها.

- إعلان هذه السياسة في الصفحة الرئيسة لجامعة واحدة فقط من هذه الجامعات الست في حين أنها وردت في ثنايا صفحات موقع الجامعة ويصعب الوصول إليها في بقية جامعات الخمس، على الرغم من تأكيد لائحة ضوابط استخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات في الجهات الحكومية على ضرورة أن "تنشر كل جهة حكومية سياسة أمن المعلومات أو بعضاً من أجزائها" (ص ٣) كما أكدت أنه "على المستخدم التوقيع على قبول سياسة أمن المعلومات في الجهة الحكومية قبل السماح له باستخدام الموارد المعلوماتية" (ص ٧) وقد يرجع سبب عدم التزام الجامعات بذلك إلى عدم اعتبار طلابها من المستخدمين المعنيين بهذه اللائحة؛ حيث صرحت ثلاث فقط من هذه الجامعات من خلال سياساتها أن الطلاب يشكلون أحد الفئات التي تنطبق عليها السياسة.

- خلطت بعض الجامعات بين مسؤوليتها تجاه المستخدمين كالتعامل مع المعلومات التي تجمعها من المستخدمين والمعلومات التي تعرضها من خلال مواقعها وبواباتها الإلكترونية، وعادة ما يتم توضيحها في وثائق شروط الاستخدام وسياسة الخصوصية وبين مسؤوليات المستخدمين ومنهم الطلاب والتي يجب أن تشملها وثيقة سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية حيث تضمنت بعض وثائق شروط الاستخدام وسياسة الخصوصية بعضاً من مسؤوليات المستخدمين لدى ٥ جامعات من الجامعات التسع والعشرين.

- استخدمت الجامعات مسميات مختلفة لسياسات الاستخدام مما جعل الحصول عليها لغرض البحث صعبا، وبالتالي قد يكون الوصول إليها من قبل الطلاب أصعب.

- لم يرد في أي من السياسات الست ما يشير إلى إلزام الطالب بقراءتها واتباعها إلا إذا كان للجامعة تنظيم غير معلن في مواقعها.

- لم تشمل السياسات السلوك المتعلق باستخدام كافة التقنيات فمثلا لم يتم التطرق للهواتف النقالة واستخدامها داخل الحرم الجامعي على الرغم من أن استخدامها بطريقة تمس حياة الآخرين يُعد من الجرائم الإلكترونية وفق لائحة نظام الجرائم الإلكترونية التي نصت عليها اللائحة في مادتها الثالثة ويعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال أو بأحدى هاتين العقوبتين: وتشمل "المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها... التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة" (نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية، ١٤٢٨: ٥).

- لم يتم التطرق إلى العقوبات المترتبة على إساءة الاستخدام من قبل السياسات، إذ يعد التصريح بالعقوبات المترتبة على الانتهاكات التي نصت عليها لائحة نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية ضرورياً فمثلا نصت المادة السادسة على أن "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة أو إعداده، أو إرساله، أو تخزنيه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي" (١٤٢٨: ٢) يعد من الجرائم الإلكترونية، وقد حذرت بعض السياسات الخاصة بالجامعات من تلك الاستخدامات السابقة إلا أنها لم تبين عقوبته حسب ما ورد في اللائحة وهو السجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تزيد عن ثلاثة ملايين ريال أو أحدهما. وكذلك حذرت السياسات من الدخول غير المشروع والعبث ببيانات خاصة لكنها لم تنبه إلى عقوبته وهي السجن أربع سنوات أو غرامة لا تزيد عن ثلاثة ملايين ريال. فالتصريح بالعقوبات المترتبة على انتهاك ما ورد في السياسة من التزامات يساعد في بناء المسؤولية ويقوم السلوك نحو الاستخدام الأمثل.

- تم استخدام مسميات مختلفة للتعبير عن سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية مما يجعل الوصول إليها أصعب، والأفضل توحيد المسمى حتى يسهل على الطلاب الذين ينتقلون من جامعة إلى أخرى الاطلاع على سياستها والالتزام بها.
- على الرغم من أن تقديم السياسة بنسخة باللغة الإنجليزية يسهل وصول محتوها إلى الطلاب غير العرب ويساعد على تحقيق الهدف مع فئة أكبر إلا أن جامعة واحدة فقط من الجامعات الست قدمت نبذة مختصرة عن السياسة باللغة الإنجليزية.

الخلاصة والتوصيات

يمكن للجامعات أن تغرس في طلابها سلوك المواطنة الرقمية الصالحة وتدربهم على أن يكونوا بأمان عند التعامل مع التقنيات والإنترنت كما يمكنها توعيتهم بتبعات سلوكياتهم، ومسؤوليتهم عن قراراتهم في البيئة الإفتراضية من خلال تطوير سياسة الاستخدام المسؤول للتقنية؛ التي يمكن أن تساهم في نشر الوعي بينهم فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم ومسؤلياتهم في العالم الرقمي وترشدهم نحو قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية الصالحة. ورغم أهمية هذه السياسات ورغم حاجة طلاب الجامعات إلى التثقيف والتوعية بسلوكيات المواطنة الرقمية إلا أن الجامعات السعودية تعتبر في مراحلها الأولى بالنسبة لتبني هذه السياسات. ولهذا توصي الدراسة بما يلي:

١ - أن تُشكل الجامعات لجاناً داخلية تضم ممثلين من أصحاب المصحلة كأولياء الأمور والطلاب أنفسهم والهيئة التعليمية والهيئة الادراية وأعضاء من المجتمع (Bosco, 2013) لتصميم سياسة الاستخدام المسؤول للجامعة.

٢ - أن يتم توحيد مسمى السياسات بين الجامعات.

٣ - أن يتم الإعلان عن السياسة بشكل كاف.

٤ - اتخاذ اجراءات تُلزم الطلاب بقراءة السياسات حتى تحقق هدفها في توعية الطلاب بالمواطنة الرقمية.

٥ - من المهم أن تحقق سياسات الاستخدام المسؤول التوازن بين الشمولية والمرونة لتساعد على الإنتاجية والاستكشاف في ظل بيئة آمنة (Siau et al., 2002).

٦ - يجب أن تشمل السياسات كافة عناصر المواطنة الرقمية المتعلقة بالسلوك المتوقع من المواطن الرقمي بما فيها الصحة والترفية والتجارة الرقمية.

٧ - أن تتناول السياسة السلوك الرقمي المتعلق بكافة التقنيات والتطبيقات كالهواتف النقالة الشخصية ووسائل التواصل الاجتماعي.

٨ - أن تتضمن السياسات العقوبات المترتبة على إساءة الاستخدام لما في ذلك من ضمان للأمن الرقمي للطلاب.

٩ - أن تشير السياسة إلى اللوائح ذات الصلة في المملكة العربية السعودية.

Fostering Digital Citizenship Through Acceptable Use Policies In Saudi Government Universities

Dr. Elham A. El-Sa'adoun
College of Education - King Saud University
K.S.A

Abstract

The study aims to explore the role of the Acceptable Use Policy (AUP) of technology in the Saudi governmental universities in fostering digital citizenship for their students. It sought to study the current situation of AUP in terms of availability, the nomenclature and their content in Saudi universities. Content analysis of the AUPs of the Saudi universities with respect to digital citizenship elements was utilized to collect data. The results showed that the use of AUP in Saudi universities is still primitive. The results also showed that the current policies of universities contribute to inculcating the values and behavior of digital citizenship if activated as needed such as developing a process that required students to read and obey AUP. AUP focused on addressing the issues related to the use of technology in universities through emphasis five elements of digital citizenship: digital law, digital communication, digital behavior, rights and responsibilities, and digital security. A number of recommendations to activate the role of the AUP in promoting responsible behaviors of digital citizenship were included as well.

Keywords: Acceptable use Policy (AUP), Higher education, Ethics of the digital world.

المراجع

١ - جريدة الجزيرة، بتاريخ (١١-١٢-٢٠١٦) تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٠ من: < http://www.al-jazirahonline.com/news/2016/20161211/97371 >

٢ - ريبيل، مايك (٢٠١٢). المواطنة الرقمية في المدراس. مكتب التربية العربي لدول الخليج.
ضوابط استخدام الحاسبات الآلي وشبكات المعلومات في الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية (١٤٣٠). تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ من: < http://www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/control_computer_information_network-.aspx >

٣ - نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية (١٤٢٨). تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ من: http://www.citc.gov.sa/ar/RulesandSystems/CITCSystem/Documents/LA_004_%20A_%20Anti-Cyber%20Crime%20Law.

4 - Ahlguist, J. (2014). Infusing Digital Citizenship into Higher Education. Retrieved February, 2017 from http://www.josieahlquist.com/2014/01/27/infusing-digital-citizenship-into-higher-education/

5 - Bosco, J. (2013). Rethinking acceptable use policies to enable digital learning: A guide for school districts.

6 - Conn, K. (2002). The internet and the law: What educators need to know? Alexandria, Virginia: Association for Supervision and Curriculum Development. ERIC number: ED475525.

7 - CourseSmart (2011). Digital dependence of todays college students revealed in new study from CourseSmartå.

8 - Doherty, N., Anastasakis, L., & Fulford, H. (2011). Reinforcing the security of corporate information resources: A critical review of the role

of the acceptable use policy. **International Journal of Information Management**, 31(3), 201-209.

9 - Dotterer, G., Hedges, A., & Parker, H. (2016). Fostering Digital Citizenship in the Classroom. **The Education Digest**, 82(3), 58.

10 - Flowers, B., & Rakes, G. (2000). Analyses of Acceptable Use Policies Regarding the Internet in Selected K -12 Schools. **Journal of Research on Computing in Education**, 32(3), 351-365.

11 - Kelehear, Z. (2005). When Email goes bad: be sure that your AUP cover staff as well as students. **American School Board Journal**, January: 32-34.

12 - Laughton, P. (2008). Hierarchical analysis of acceptable use policies. **SA Journal of Information Management**, 10(4).2-6. Retrieved from http://www.prnewswire.com/news-releases/digital-dependence-of-todays-college-studentsrevealed-in-new-study-from-coursesmart-122935548.html

13 - Nordin, M., Ahmad, T., Zubairi, A., Ismail, N., Rahman, A., Trayek, F., & Ibrahim, M. (2016). Psychometric properties of a digital citizenship questionnaire. **International Education Studies**, 9(3), 71.

14 - Ohler, J. (2011). Digital citizenship means character education for the digital age. **Kappa Delta Pi Record**, 47(sup1), 25-27.

15 - Schrum, L., & Levin, B. (2015). **Leading 21st-century schools: Harnessing technology for engagement and achievement**. Corwin Press.

16 - Siau, K., Nah, F., & Teng, L. (2002). Acceptable internet use policy. **Communications of the ACM**, 45(1), 75-79.

17 - Pitzen, E. (2012). Internet Acceptable Use Policies: Drawing the line between freedom and protection. Retrieved from http://www.infosec-writers.com/text_resources/pdf/Raymond_Pitzen-AUP.pdf

18 - Scott, T. J., & Voss, R. B. (1994, November). Ethics and the 7 "P's" of computer use policies. In: **Proceedings of the conference on Ethics in the computer age** (pp. 61-67). ACM.